DEVELOPMENT ASSISTANCE INTERNATIONAL INC
DAI AID
ASSISTANCE INTERNATIONALE POUR LE DEVELOPPEMENT

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

انتخابات الكونغو الديمقراطية 2023:
بين رؤى التقييم ومداخل الحوكمة

Les Elections au Congo Démocratique:
Entre Visions d'Evaluation et Approches de Gouvernance

Democratic Republic of Congo Elections 2023:
Between Evaluation Visions and Governance Approaches

مقدمة

ترصد أروقة أفريقيا وأقاليمها الخمسة: الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية والأوسطية دلالات متباينة مع الاتجاهات الديمقراطية ومبادئها وتحفل بسجالات واسعة من التحولات الداعمة والمغايرة للأطروحات الديمقراطية؛ فرغم حدوث انقلابات عسكرية في دول أفريقية عدة في 2022، إلا أنها لم تتأثر بها، بل وتستعد لاحتضان استحقاقات انتخابية متنوعة المستويات: رئاسية وبرلمانية ومحلية وحزبية مقدرة بنحو 17 و13 تجربة انتخابية في 2023 و2024 على التوالي، ولاسيما انتخابات الكونغو الديمقراطية المقرر إجراؤها في ديسمبر 2023، وفي هذا السياق، تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على ملامح النظام الانتخابي الكونغولي وتحليل وقائع الخبرة الانتخابية الكونغولية ورصد مسارات الانتخابات الكونغولية لعام 2023 وتحديات الانتخابات الكونغولية لعام 2023 رسم مداخل حوكمة الانتخابات الكونغولية لعام 2023.

أولاً: وقائع نظام الانتخابات الكونغولية: الرئاسية والبرلمانية

كغيرها من دول العالم، تستند ممارسات الكونغو الديمقراطية الانتخابية لاستحقاقات دستورية وقانونية ووطنية، واردة بصفة رئيسة الدستور الكونغولي لعام 2006 وقانون الانتخابات الصادر في يوليو 2022، والتي تمثل في مجملها النظام الانتخابي للكونغولي، ويمكن عرضها على النحو التالي:

1. نظام الانتخابات الرئاسية

تنتظم الانتخابات الرئاسية الكونغولية وتستمد مضمونها من الأطر الدستورية والقانونية في الكونغو الديمقراطية، ولاسيما بموجب المواد 72 و103 و106؛ حيث يتم انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام المباشر لفترة رئاسية لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وتجرى الجولة الأولى 30 يومًا على الأقل وأكثر من 40 يومًا قبل انتهاء فترة ولاية الرئيس المنتهية ولايته وإذا توفي قبل الجولة الأولى مرشح ما أو أصيب بعجز دائم يجب على المحكمة الدستورية تأجيل الانتخابات في حالة انسحاب أحد المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى ستجري الانتخابات مع المرشح الثالث الأفضل ليحل محل المرشح الذي انسحب ويظل الرئيس في منصبه حتى نهاية ولايته، والتي، باستثناء حالات القوة القاهرة التي أقرتها المحكمة الدستورية وأعلنتها، يجب أن تتزامن مع تولي منصب خلفه المنتخب فعليًا، وإذا انتهت ولاية الرئيس دون انتخاب رئيس جديد، يبقى الرئيس المنتهية ولايته في مكانه حتى تنظيم الاقتراع، وتتجسد شروط انتخاب الرئيس وهي: الأصل الكونغولي، وحسن

الخلق وما لا يقل عن 15 سنة من الخبرة المهنية، والحد الأدنى لسن 40 سنة والحد الأقصى للسن 70 عامًا.[1]

2. نظام الانتخابات البرلمانية

تجرى الانتخابات التشريعية للبرلمان الكونغولي باعتباره المؤسسة التشريعية للكونغو الديمقراطية، وتدور الشروط الأهلية للانتخابات التشريعية ومجلس الشيوخ الكونغولي وفقاً للاستحقاقات الدستورية في المادتين 102 و106 حول اشتراط أهلية المترشح في كونه كونغولياً وحد أدنى لسن 25 عامًا لمرشح الجمعية الوطنية و30 عامًا لمرشح مجلس الشيوخ والتمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية. وبتوفر ذلك، يتم تقديم المرشحين لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية من قبل الأحزاب السياسية أو الوقوف كمرشحين مستقلين، وتتألف الجمعية من 500 مقعد، منها 61 عضواً يُنتخبون وفق أعلى نسبة تصويت في دوائر الانتخابية ذات العضو الواحد، و439 عضو يُنتخبون عن طريق قوائم مفتوحة حسب التمثيل النسبي في دوائر انتخابية متعددة الأعضاء، ومدة العضوية خمس سنوات مقابل الاقتراع غير المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ البالغين نحو 108؛ حيث لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل نواب المقاطعات عن طريق التصويت النسبي متعدد الأعضاء بقوائم مفتوحة وتصويت تفضيلي واحد.[2]

وبمجرد انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية تبدأ ولايتهم يوم الثلاثاء الثاني بعد انتخابهم، وفي حالة وجود شاغر في رئاسة أي من المجلسين، أو بعد الوفاة أو الاستقالة أو أي شكل آخر من أشكال العجز الدائم، ويتم انتخاب رئيس جديد في غضون 15 يومًا بعد ترك الوظيفة الشاغرة في البرلمان. وتفصل المحكمة الدستورية في النزاعات حول صلاحية الانتخابات البرلمانية ويجوز للمحكمة الدستورية أن تمدد الشروط - بناء على طلب رئيس الجمهورية - عندما تمنع الظروف غير العادية من إجراء الانتخابات التشريعية بشكل طبيعي. ولا يجوز لأعضاء مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية أن يحتفظوا بمكتب آخر ذي طابع عام أو أن ينخرطوا في أي أنشطة أخرى ممنوعة من الانخراط في القوانين المعمول بها ويفقدون وضعهم كأعضاء في البرلمان إذا خالفوا شروط الأهلية أو عدم التوافق إذا استقالوا أو حكم عليهم بالسجن لمخالفة أو جنحة، ويتم إجراء انتخابات جزئية من أجل إيجاد بديل.[3]

[1] 2023 Democratic Republic of the Congo general election, access date 4 April 2023, https://bit.ly/3nIBUhM

[2] Élections en république démocratique du Congo, access date 4 Avril 2023, https://bit.ly/40YruZH

[3] Élections en république démocratique du Congo, access date 4 Avril 2023, https://bit.ly/40YruZH

3. اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة

تقر الاستحقاقات الدستورية الكونغولية تأسيس اللجنة الانتخابية الوطنية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ولاسيما منذ 1960، وتقتضي الاستحقاقات الدستورية بموجب المادة 154 إنشاء من 21 عضوًا؛ حيث يتم ترشيح الرئيس من قبل المجتمع المدني ويصدق المجلس الوطني على تعيينه ويتم تعيين المفوضين الآخرين بشكل مشترك من قبل كيانات مختلفة من الحوار بين الأطراف الكونغولية لمدة الفترة الانتقالية ولا يمكن عزلهم من مناصبهم إلا لفشلهم في أداء وظائفهم أو اختلاس الأموال العامة أو الإدانة بالخيانة العظمى أو الفساد ويجب أيضًا أن تصدق عليها الجمعية الوطنية وتحدد المادة 6 من الدستور مهام المفوضية. وهي مكلفة بمسؤولية إجراء الانتخابات والإشراف عليها بحرية ونزاهة خلال الفترة الانتقالية. بالإضافة إلى الاستقلال الإداري، يضمن الدستور أيضًا استقلالية مالية للمفوضية. للجنة ميزانيتها الخاصة.[4] والمفوضية جمعية عامة مسؤولة عن إدارتها. تتكون هذه الجمعية من الرئيس وسبعة مفوضين آخرين. ويشرف الأخير على الوحدات الخاصة المختلفة داخل الهيئة بينما يكون الرئيس هو المشرف العام على هذه الوحدات الخاصة. وتنقسم هذه الوحدات الخاصة بالهيئة فيما بينها حول التثقيف الانتخابي والمدني وتسجيل الناخبين والمرشحين والخدمات اللوجستية والتدريب الانتخابي والمسائل القانونية والنزاع وعمليات الاقتراع بجمع النتائج والاتصال والعلاقات العامة.

4. قانون الانتخابات لعام 2022:

يأتي قانون الانتخابات رقم 029/22 الصادر في 29 يونيو 2022 يعدل ويكمل القانون رقم 006/06 المؤرخ 9 مارس 2006 بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية والمدنية والبلدية والمحلية، ويقر جملة من الابتكارات الجديدة على النظام الانتخابي الكونغولي، تدور حول إدخال الحد الأدنى لقبول القوائم بنسبة 60٪ من المقاعد في المنافسة ومراعاة البعد الجنساني في دستور القوائم وفقًا للمادة 14 من الدستور. وتعريف نظام قانوني شامل للتصويت الإلكتروني وإلزام اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بنشر نتائج مراكز الاقتراع على مستوى مراكز الاقتراع والمراكز المحلية لتجميع النتائج وإلزام المجلس الانتخابي الوطني بنشر رسم الخرائط الانتخابية قبل ثلاثين يوما من بدء الحملة الانتخابية والتزام اللجنة الوطنية للانتخابات الرئاسية بضمان نقل الطيات المخصصة المحاكم والهيئات القضائية قبل معالجة المنازعات والتزام المحاكم والهيئات القضائية باستخدام الطيات التي تحتوي على محضر أثناء التعامل مع المنازعات.[5]

[4] ECF, DRC - Commission Electorale Nationale Independante (CENI), Access date 4 April 2023, https://bit.ly/3TL2m6r

[5] Africa news, RDC : l'élection présidentielle fixée au 20 décembre 2023, 27 November 2022, https://bit.ly/40CDqQZ

ثانياً: التجربة الانتخابية الكونغولية: الرئاسية والبرلمانية

تبدي الكونغو الديمقراطية وتطوراتها التاريخية إرثاً مليئاً بالمساعي لتوطين الديمقراطية وترسيخها فكرياً ودستورياً وعملياً ولاسيما منذ الحقبة الاستعمارية؛ فقد تجلت بوادر المسار الانتخابي قبيل الاستقلال ابتداء من 1957 بعد إنشاء ما عُرف "الاستشارات الانتخابية" أو "الانتخابات البلدية" كوسيلة لتأسيس البنية المؤسسية الحضرية والريفية، لتشهد الكونغو الديمقراطية تجارب انتخابية عديدة ومتقطعة ومتفاعلة مع سياقاتها الأمنية والسياسية.

1. الجيل الأول من الانتخابات الكونغولية

لعل القارئ لمتغيرات أفريقيا وتجاربها الانتخابية وتحولاتها الديمقراطية، يرد أولى الإجراءات الانتخابية للكونغو الديمقراطية إلى انتخابات المجالس البلدية والإقليمية ثم التشريعية لعام 1960؛ إذ أفضت انتخابات الثالثة إلى انتخاب 137 مقعداً من الرجال - فوق سن 21 عاماً- لمجلس النواب بسيطرة من الحركة الوطنية الكونغولية بنحو 81.8%، وإلى انتخاب 84 عضواً لمجلس الشيوخ من قبل أعضاء الجمعية الإقليمية، وبدورها، تم انتخاب جوزيف كاسا فوبو؛ لتنجح الانتخابات في تشكيل الحكومة الأولى للجمهورية الكونغولية.[6]

وعلى نحو مغاير في منتصف ستينيات القرن 20، سمحت انتخابات الكونغو الديمقراطية في مستواها البرلماني لتنافس 223 حزباً سياسياً على 167 مقعداً في مجلس النواب وانتهت بفوز الأحزاب السياسية المتحالفة مع المؤتمر الوطني الكونغولي، بقيادة الزعيم الانفصالي السابق مويس تشومبي على 80 مقعداً وتعيين إيفارست كيمبا من الجبهة الديمقراطية الكونغولية رئيساً للوزراء، واحتدام الصراع السياسي والأمني إلى الأمر الذي انتهى بانقلاب عسكري بقيادة جوزيف موبوتو لتكون انتخابات 1965 آخر انتخابات سُمح فيها لأحزاب المعارضة بالمشاركة حتى عام 2006.

2. الجيل الثاني من الانتخابات الكونغولية

تأثرت التجربة الانتخابية الرئاسية في سبعينات القرن 20 بصفة أساسية بالسياقات السياسية والأمنية ولاسيما الانقلاب العسكري في 1965؛ حيث استندت فقط على إجراءات الاستفتاء والتصويت بنعم أو لا على غرار انتخابات 1 نوفمبر 1970 وانتخابات في 3 ديسمبر 1977؛ حيث انتهت الأولى بالتصويت بنعم المرشح الوحيد جوزيف موبوتو بواقع 30.000 بنعم مقابل تصويت 157 ب لا، وانتهت الثانية بالتصويت له أيضاً بنسبة 98.2%، ناهيك عن سيطرة الحركة الشعبية للثورة على الدورات الانتخابية البرلمانية؛ حيث أجريت أولى الانتخابات البرلمانية منذ استيلاء جوزيف موبوتو على السلطة في 15 نوفمبر 1970، وتقديم قائمة واحدة للناخبين

[6] Media Congo, RDC : la loi électorale promulguée par le Chef d'Etat Félix Tshisekedi, 7 Juillet 2022, https://bit.ly/3MdKnUo

من حزب الرئيس موبوتو، الحركة الشعبية للثورة ولم يكن لديهم سوى خيار التصويت بـ نعم أو لا على قائمة 420 مرشحًا للجمعية الوطنية، وأجريت الثانية في نوفمبر 1975، واكتفت بالإشارة بقائمة مكونة من 244 مرشحاً للحركة الشعبية في أماكن عامة مثل الملاعب ووافق عليهم الجمهور بالهتاف، وأجريت الثالثة في أكتوبر 1977 قبل ميعادها المقرر في 1980؛ حيث تنافس 2074 مرشحًا على 289 مقعدًا وبلغت نسبة إقبال الناخبين 92.8٪، وأجريت الرابعة في سبتمبر 1982؛ حيث تنافس 1409 مرشحًا على 310 مقعدًا في 154 دائرة انتخابية، وأجريت الخامسة في سبتمبر 1987؛ حيث شارك 1075 مرشحًا على 210 مقعدًا.[7]

3. الجيل الثالث من الانتخابات الكونغولية

جاء الجيل الثالث من الانتخابات الكونغولية كمخاض لفترة الحرب الأهلية التي مرت بها الكونغو الديمقراطية خلال الفترة (1996؛ 2003)، وكاستحقاق دستوري بموجب دستور الجمهورية الثالثة الصادر في فبراير 2006؛ ليتم إجراء انتخابات الكونغو الديمقراطية لعام 2006 باعتبارها أولى التجارب الانتخابية متعددة الأحزاب منذ تولي جوزيف موبوتو سدة الحكم؛ حيث أجريت في 30 يوليو 2006 بتسجيل 25 مليون ناخب بواقع 80% من الناخبين وتم تسجيل 33 شخصًا كمرشحين للرئاسة، واستغرقت جولتين بدعوى عدم تمكن أي من المرشحين لم يتمكن من الحصول على الأغلبية؛ حيث لم يحصل أي مرشح على أكثر من 50 في المائة من أصوات الجولة الأولى، لتحسم الجولة الثانية فوز جوزيف كابيلا في 15 نوفمبر 2006، وأجريت معها الانتخابات البرلمانية أفضت نتائجها إلى عدم حصول أي حزب على 251 مقعداً لتأمين الأغلبية؛ حيث فاز حزب جوزيف كابيلا على 111 مقعداً وفاز حركة تحرير الكونغو بيمبا بـ 64 مقعدًا. وحققت الدورة الثانية لانتخابات الجيل الثالث في 2011 تسجيل 32 مليون ناخب وأفضت نتائجها إلى فوز جوزيف كابيلا في 9 ديسمبر 2011، وانتهت انتخاباتها البرلمانية بتقاسم 98 حزباً سياسياً مقاعد مجلس النواب بواقع 340 لحزب الحركة الرئاسية و61 لحزب الشعب لإعادة الإعمار والديمقراطية و41 مقعداً لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

ليتم تأجيل التجربة الانتخابية لأكثر من عامين قبل إجراؤها في نوفمبر 2018؛ حيث تم تسجيل 46 مليون ناخباً من أصل 41 ناخب متوقع، وترشيح 21 مرشحاً رئاسياً؛ لتنتهي بفوز فيليكس تشيسكيدي، كرئيس جديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد حيازته 38.57% من الأصوات مقابل 34.38% و23.9% لصالح كلاً من مارتن فايولو وإيمانويل رمضان شاداري على التوالي، وعلى عكس الانتخابات الرئاسية، نجحت الجبهة المشتركة للكونغو، في السيطرة على 341 مقعداً من أصل 500 مقعداً في الجمعية الوطنية وتمكنت من تجاوز عتبة الأغلبية المقدرة بنحو 250 مقعداً مقابل حصول حزب الديمقراطية والتقدم الاجتماعية وحلفائه الاتحاد من أجل

[7] Groupe d'étude sur le Congo, perception des femmes en politique: les congolais sont ils portés à élire une présidente de la republique, Août 2022, p 50-53.

الأمة الكونغولية على 46 مقعدًا فقط، في حين حصل تحالف لاموكا بزعامة فايولو على 94 مقعدًا.[8]

ثالثاً: ملامح الانتخابات الكونغولية لعام 2023

تتوعد الكونغو الديمقراطية تعقيداتها الأمنية والسياسية والاقتصادية وتراهن على قدراتها وإمكانية مؤسساتها على إجراء الانتخابات الكونغولية بمستوياتها: الرئاسية والبرلمانية والبلدية ابتداءً من ديسمبر 2023، وفقاً للتقويم الانتخابي الصادر في 26 نوفمبر 2022 من قبل اللجنة الوطنية المستقلة؛ إذ تشير مفردات التقويم الانتخابي إلى إجراء انتخابات رئاسية بالتزامن مع انتخاب 500 عضواً في الجمعية الوطنية وأعضاء المجالس الإقليمية، ناهيك عن تنفيذ التجربة الأولى لانتخاب 300 مجلس بلدي بموجب الدستور الصادر لعام 2006، وتعلن استعدادها لاحتضان 6 استحقاقات انتخابية أخرى لعام 2024، 5 منها بصورة غير مباشرة،[9]ويمكن رصد سياقات انتخابات الكونغو الديمقراطية على النحو التالي:

1. السياق الانتخابي

الانتخابات، المتوقعة في نهاية عام 2023، هي جزء من سياق سياسي واجتماعي معقد، يتميز بغياب التوافق بين الأطراف المعنية (المعارضة)، وتثبيط المواطنين تجاه العملية الانتخابية أو هشاشة الأوضاع. النظام الحزبي بعد خروج الاتحاد المقدس. كما تظهر العديد من المخاوف، بما في ذلك إرادة السلطات لتنظيم الانتخابات في الموعد النهائي الدستوري، أي بحلول ديسمبر 2023. المعارك حول إعادة تشكيل قادة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أمثلة بليغة على هذا الموضوع. كل عنصر من هذه العناصر هو جزء من مناخ عام من انعدام الأمن في شرق البلاد وصعود الانقسامات القبلية وخطاب الكراهية، الأمر الذي يثير مخاوف من حلقات الاحتجاجات العنيفة التي أعقبت الانتخابات.

هناك سبب للتساؤل كيف يمكن أن يؤثر السياق الحالي للبلد على سير الانتخابات، أو يؤدي إلى تأجيل الاقتراع، أو استبعاد مناطق معينة من البلاد، أو حتى تعطيل المظاهرات أو التجمعات السلمية. المعارضة خلال الحملة الانتخابية. بالإضافة إلى السياق السياسي والاجتماعي، لا تزال هناك العديد من التحديات العملية والتقنية، مما يثير مخاوف من تأجيل جديد للانتخابات كما في عام 2016. في الواقع، مثل الانتخابات الثلاثة الماضية، لا تقدم العملية الحالية ضمانات كافية للتنظيم والانتهاء. ضمن الموعد النهائي الدستوري.

[8] Group débute sur le Congo, présidentielle 2023: l' abstention pourrait atteindre un taux record, février 2023. P3-8.

[9] Radio okapi, EcoNews : « Après la publication du calendrier électoral, la CENI en attente de la loi sur la répartition des sièges », 28 November 2022, https://bit.ly/3UmTAfn

2. مشاركة المواطنين في انتخابات عام 2023

على الرغم من وجود العديد من المنظمات والمنصات، فإن تمثيل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الكونغولي موضع تساؤل بانتظام. يكافح المجتمع المدني لتعبئة السكان الكونغوليين حول العملية الانتخابية. ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى الوسائل و / أو التمويل الضرورية، ولكن أيضًا إلى الانقسامات العميقة بين أعضاء المجتمع المدني التي تضعف إمكانات التآزر على الرغم من حقيقة أن لديهم دورًا أساسيًا في مراقبة العملية الانتخابية.

3. المشاركة السياسية للمرأة والشباب

المساواة بين الجنسين عنصر أساسي لترسيخ الديمقراطية. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواجه المشاركة السياسية للنساء والفتيات العديد من التحديات، بما في ذلك الاقتصادية والسياسية والثقافية. تمثل النساء 50.54٪ من الناخبين الكونغوليين. ومع ذلك، لا يزال تمثيلهم ناقصًا بشكل خطير على المستوى السياسي. فقط ما يقرب من 12.8٪ من النساء ممثلات في الجمعية الوطنية و 23.9٪ في مجلس الشيوخ.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التكافؤ هو مبدأ دستوري يمثل من الناحية النظرية فرصة لا بد من اغتنامها. على الرغم من الدستور الكونغولي، فإن القانون الانتخابي الحالي يعيد التأكيد على هذه الحاجة إلى التمثيل المتساوي بين الرجل والمرأة، لكنه لا ينص على أي التزام أو نتيجة فيما يتعلق بقبول القوائم الانتخابية. هناك عدة عوامل تكمن في جذور هذا التمثيل الناقص للمرأة في المؤسسات السياسية. وتشمل هذه:

الافتقار إلى الشفافية في العملية الانتخابية، والذي ينعكس في خضوعها للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وسوء تنظيم الانتخابات أو المكاتب الانتخابية، بما في ذلك ساعات العمل غير المناسبة، وطوابير الانتظار الطويلة التي تطول الساعات، والتي أصبحت غير متوافقة مع الأعمال المنزلية للمرأة.، وبُعد مراكز الاقتراع، ونقص الوسائل وعدم استعداد أحزاب المعارضة، وأخيراً، الأداء الأبوي للمجتمع الكونغولي، مما يعزز سيطرة الرجال. ولهذه العوامل المختلفة نتائج ملحوظة تتمثل في تقليص عدد الناخبات المؤيدين للمرشحات، وفقدان الثقة بالنفس، وقبل كل شيء تثبيط الناخبات عن المشاركة في الأنشطة الانتخابية المختلفة.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للشباب، فإن التشريع الانتخابي لا ينص على إجراءات ملزمة تلزم ضم الشباب إلى قوائم المرشحين من قبل الأحزاب السياسية. بعد ذلك، تبرز

أسئلة العتبة الانتخابية والودائع المرتفعة للغاية، مع وجود نسبة كبيرة من الفقر والبطالة بين الشباب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

4. الانتخابات من منظور التقويم الانتخابي

نظرياً، أفرد التقويم الانتخابي فترة ممتدة ما بين 24 ديسمبر 2022: 17 مارس 2023 لتنفيذ عمليات التنفيذ على ثلاثة مراحل متتالية خلال الفترات الممتدة ما بين 24 ديسمبر 2022 وما بين 25 يناير 2023، و25 يناير حتى 23 فبراير 2023، وما بين 23 فبراير حتى 17 مارس 2023؛ لتبدأ في مقاطعات كونغو سنترال، كينشاسا، كوانغو، كويلو، ماي ندومبي، إكواتور، مونغالا، نورد أوبانغي، سود أوبانغي وتشوابا، ومن بعدها في مقاطعات كاساي، وكاساي الوسطى، وكاساي الشرقية، ولومامي، وسانكورو، وهوت لومامي، وهوت كاتانغا، ولوالابا، وتنجانيقا؛ أيضًا للمغتربين في جنوب إفريقيا وبلجيكا وفرنسا، ثم في منطقة العمليات الثلاثة في مقاطعات باس أويلي، وأويلي العليا، وإيتوري، وتشوبو، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ومانييما؛ أيضا للمغتربين في كندا والولايات المتحدة، كما يشترط التقويم إجراء عمليات إحصائيات التسجيل لكل دائرة انتخابية - وتحديد حجم المجالس الإقليمية والمجالس المحلية في 21 مايو، وبدء عملية التوزيع النسبي للمقاعد خلال الفترة ما بين 23 مايو حتى 15 يونيو 2023، ثم تسجيل المرشحين لمنصب الرئيس والجمعية الوطنية خلال 26 يونيو : 15 يوليو ثم المرشحين لمجالس المقاطعات والمجالس البلدية خلال الفترة الممتدة خلال الفترة من 3: 22 أغسطس 2023، ثم الحملات الانتخابية في الفترة من 19 نوفمبر حتى 18 ديسمبر 2023، ثم إجراء الانتخابات في 20 ديسمبر وإداء اليمين في 20 يناير 2024. [10]

5. الانتخابات من منظور التنافس الانتخابي

تتضح تجليات الانتخابات الرئاسية الكونغولية، وتتعالى معها مؤشرات المنافسات الانتخابية؛ إذ تضم قائمة من المرشحين المحتملين وتستعر بشدة بين أطرافها ولا سيما كلاً من فيليكس تشيسكيدي- الرئيس القائم - مويس كاتومبي - حاكم كاتنغا السابق وزعيم حزب لاموكا-ومارتن فايولو- المرشح الرئاسي السابق لعام 2018 ورئيس الحزب السياسي لمشاركة المواطنين من أجل التنمية ودينيس موكويجي - حائز على جائزة نوبل للسلام وأوغسطين ماتاتا بونيو- رئيس وزراء سابق، وبرناديت توكوا ولو آينا، رئيسة مؤسسة تونغان مايكونو.[11]

[10] Radio okapi, Calendrier électoral de la CENI: « utopique » pour le PPRD mais « réaliste » selon l'UDPS, 28 November 2022, https://bit.ly/3im103u

[11] Radio Okapi, RDC : Bernadette Tokwaulu annonce sa candidature à la présidentielle 2023, 13/3/2023, https://bit.ly/3Jgksbs

6. الانتخابات من منظور الرأي العام الشعبي

ترصد تجليات الكونغو الديمقراطية وتفاعلاتها اهتماماً شعبياً جلياً بالعملية الانتخابية بكافة مستوياتها؛ فقد رصدت استطلاعات الرأي في 26 عاصمة إقليمية على عينة مكونة من 2.716 شخصاً اهتماماً متزايد من قبل الكونغولين بشأن الاستحقاقات الانتخابية المقرر إجراؤها في ديسمبر 2023، بنسب متزايدة وموزعة بنحو 88% و83% و82% و81 لصالح الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية والبلدية والتشريعية الإقليمية على التوالي. ويتجلى ذلك في منطقة كاساي الكبرى التي تولي اهتماماً للانتخابات الرئاسية بنسبة 96%. وترد استطلاعات الرأي تراجع الاهتمام والامتناع عن التصويت بنسبة 81% بشأن الانتخابات التشريعية الإقليمية لعدم وجود تأثير واضح لأفعالهم وفقاً لآراء 57% من الكونغوليين مقابل 27 بسبب ضعف الحملة الانتخابية.[12] ويعتقد فقط 37% في قدرة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تنظيم الانتخابات واحترام مواعيدها الدستورية.

7. الانتخابات من منظور المجتمع المدني الكونغولي

تبدي حزمة واسعة من أطياف المجتمع المدني شكوك متتالية ومكثفة حول إمكانية تنظيم الانتخابات في مواعيدها الدستورية وإمكانية الحفاظ على نزاهتها، بجانب إدانتها المتكررة والملحوظة حول صعوبات عمليات التسجيل وافتقاد انتخابات 2023 عملية التسجيل الأمن؛ ففي 7 مارس 2023، أعرب الكونسورتيوم المجتمع المدني الجديد للكونغو عن قلقه القيود التي أثارتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، تلك المتعلقة بالشؤون المالية، واللوجستيات، والأمن في بعض المقاطعات، وتحديد هوية الناخبين وتلك المتعلقة بقانون الانتخابات وفي 2 مارس 2023،[13] أعلن المجتمع المدني في إقليم كاليمي (تنجانيقا)، أن بعض مراكز التسجيل لا تعمل بسبب الآلات التي تتعطل بانتظام وفي 23 مارس 2023، اقتراح المجتمع المدني في شمال كيفو وخاصة في منطقة بيني بتمديد عمليات التسجيل ل3 أشهر بدلاً من 15 يوماً فقط للتغلب على تحديات عمليات التسجيل الانتخابي.[14]

8. الانتخابات من منظور الرأي العام الدولي

تحتفظ الكونغو الديمقراطية بحالة واسعة من بتأييد ودعم النظام الدولي وأطرافه من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ ففي 7 ديسمبر 2022، رحب 17 دولة والاتحاد الأوروبي، شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنشر التقويم الانتخابي من قبل اللجنة الانتخابية

[12] RDC-Élection 2023: les Congolais semblent plus intéressés par la présidentielle 88% suivie législatives nationales 83% et municipales 82% (Etude Target), 27 Jan 2023, https://bit.ly/3JJqAcA

[13] Radio okapi, Processus électoral : des experts de la société civile proposent la révision des lois électorales, 11 Fevrier 2022, https://bit.ly/3noc3vg

[14] Radio okapi, Beni : la société civile propose 3 mois pour enrôler tous les électeurs à Banande Kainama, 27 mars 2023, https://bit.ly/3KtronA

الوطنية المستقلة والإعلان عن موعد الانتخابات المحلية والإقليمية والوطنية والتشريعية المقرر إجراؤها في 20 ديسمبر 2023. وكما أكدوا من جديد دعمهم للحكومة الكونغولية في تنظيم الانتخابات في المواعيد النهائية المنصوص عليها في الدستور. وتشمل هذه البلدان ألمانيا وبلجيكا وكندا وإسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا واليونان وإيطاليا واليابان والنرويج وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا وجمهورية التشيك والاتحاد الأوروبي. وفي 6 يوليو 2022، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن 3 ملايين دولار إضافية لدعم العمليات السياسية الشفافية والمصداقية والشاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعاً: تحديات انتخابات الكونغو الديمقراطية لعام 2023

تصور وقائع التجارب الانتخابية في الكونغو الديمقراطية كغيرها في القارة الأفريقية جملة من التحديات التي يجب معالجتها، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. انعدام الثقة السياسية ذات الصلة بالانتخابات

تئن الكونغو الديمقراطية من حالات انعدام الثقة المتزايد؛ حيث تسجل أطياف واسعة من المجتمع المدني والأحزاب السياسية حالات من عدم الثقة في السجل الانتخابي والتشكيك في مصداقية الانتخابات، وتتزايد شكوك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن نية إجراء انتخابات حرة ومستقلة من شأنها تحقيق التداول السلمي للسلطة ويتزايد انعدام الثقة، بدعوى الوضع السياسي والاجتماعي والأمني للكونغو الديمقراطية والذي يعد نتيجة حتمية لضعف بنى الديمقراطية وعدم احترام الإرادة الشعبية. ويطالب هذا الجانب بضرورة وقف القوى السياسية والاجتماعية أمام أي محاولة احتيال مدبرة. وفي 1 أبريل 2023، وصف حزب الشعب لإعادة الإعمار والديمقراطية العملية الانتخابية الحالية بـ الشرسة، وأعرب عن أسفه للتدهور إلى أبعاد مقلقة من الوضع الأمني والاجتماعي والسياسي الذي اتسم بعملية انتخابية شريرة من المحتمل أن تقود البلاد نحو حالة من الفوضى المعممة.[15]

2. ضعف عمليات التسجيل

تشير التجارب الانتخابية الكونغولية تاريخياً إلى تزايد التحديات الفنية واللوجستية أمام عمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلها حد عدم قدرة اللجنة الانتخابية في الوفاء بمواعيد وتوقيتات عمليات التسجيل المقررة في عمليات التسجيل في مناطق عملياتها الثلاثة؛ إذ رصدت نهايات مارس 2023 اقتصار قدرة اللجنة الانتخابية على تسجيل 34 مليون ناخب فقط من أصل 49 مليون ناخب متوقعاً قرب انتهاء عمليات التسجيل في المناطق الثلاثة؛ لتحقيق فقط 70%

[15] ACTUALITÉ CD, RDC : le PPRD réitère son refus de participer au processus électoral qu'il considère comme totalement vicié , 31 Mars 2023, https://bit.ly/3U51ppH

من النسبة المتوقعة مقابل تسجيل 11.000 كونغولي و وتسجيل فقط 41% من سكان منطقة كويلو قبل انتهاء موعد التسجيل خلال أسبوع وفقاً لإحصائيات 7 فبراير 2023. والحيلولة دون تسجيل أكثر من مليون ناخب متوقع ووصول اللجنة الانتخابية إلى 400.000 فقط في مقاطعة كوانغو على الرغم من تمديد عمليات التسجيل لمدة 25 يوماً وفقاً لإحصائيات 6 فبراير 2023.[16]

3. الجدل حول استبعاد المنافسين

رصدت انتخابات الكونغو الديمقراطية الرئاسية لعام 2018 حالة من استبعاد المنافسين؛ يظن البعض أن هذا من المحتمل حدوثه مرة أخرى في 2023، فقد رفضت اللجنة الانتخابية المستقلة وقتها ترشيح 6 مرشحين محتملين من المشاركة في الانتخابات، هم : سامي باديبانجا، رئيس الوزراء الأسبق وجان بيير بيمبا، نائب الرئيس السابق وزعيم المتمردين وأنطوان جيزنجا المساعد السابق باتريس لومومبا ورئيس الوزراء السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عهد كابيلا وموبس كاتومبي، الحاكم السابق لمقاطعة كاتانغا وأدولف موزيتو، رئيس الوزراء السابق وبرونو تشيبالا، رئيس وزراء سابق. الأمر الذي قد يتكرر في انتخابات 2023 في حالة اعتماد مشروع قانون المعروف باسم قانون تشياني المعني بتخصيص المناصب العليا في الدولة الكونغوليين المولودين لأب وأم الكونغوليين، ومن ثم منع مويس كاتومبي من الترشح للانتخابات واستبعاده منها للمرة الثانية.[17]

4. تحديات التمويل الانتخابي

باتت اللجنة الانتخابية ترصد تحديات لوجستية وفنية متصاعدة أمام العملية الانتخابية وتشير إلى ضعف التمويلات المقدمة لإجراء الانتخابات البرلمانية لبلد شاسع وكبير مثل الكونغو الديمقراطية؛ ففي 14 مارس 2023، طلبت اللجنة الوطنية المستقلة تمويلات حكومية مقدرة بنحو 474 مليون دولار في 2023 باستثناء متأخرات 2022، وتشير إلى تفاؤلها بشأن العملية الانتخابية وتحذر من العواقب الضارة لعدم احترام المواعيد الدستورية وفي نهايات مارس 2023، قدرت التكلفة الإجمالية أكثر من مليار دولار.[18]

إذا كانت الحكومة قد بررت في عام 2016 التحول في التقويم الانتخابي بالصعوبات المالية، ولا سيما تأجيل دعوة الناخبين، فإن الحكومة الحالية تعلن أنها مصممة على تمويل العملية

[16] ACTUALITE CD, Enrôlement dans l'AO 2: la CENI confirme la fermeture des centres d'inscription ce mardi sauf pour les détenteurs des jetons. 20 mars 2023, https://bit.ly/3ZDjkF5

[17] Radio okapi, Lubumbashi : Jean-Claude Muyambo menace de porter plainte contre les initiateurs de la proposition de loi Tshiani, 25 Mars 2023, https://bit.ly/3LXbGlE

[18] ACTUALITE CD, Élections en RDC : alors que la CENI exige plus d'un milliards USD, l'ODEP estime que le budget actuel ne devrait pas dépasser 600 millions USD, 23 mars 2023, https://bit.ly/40VZwxK

الانتخابية من خلال ضمان صرف الأموال للعمليات في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل الحكومة التأكيد على رغبتها في تنظيم الانتخابات في الموعد المحدد، وجرت عمليات تسجيل الناخبين في معظم التراب الوطني، مما يشكل إشارة قوية لاستمرار ترسيخ الديمقراطية في البلاد والتطبيع. من الحياة المدنية. ومع ذلك، هناك نقص في الموارد المخصصة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي تواصل تنبيه الجمهور إلى نقص الأموال المطلوبة. حتى الآن، لا يزال صرف الأموال يمثل مشكلة، ففي مواجهة الصعوبات المحتملة في تمويل العملية الانتخابية الجارية، يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية الاعتماد على المساعدة الانتخابية الدولية التي أظهر الرئيس تشيسكيدي نفسه منفتحًا عليها. ولهذه الغاية، تم إرسال بعثة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا خلال شهر مارس 2022 بناءً على طلب من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وكان يهدف إلى استكشاف طرق ووسائل دعم، على وجه الخصوص، لوجستيات العملية الانتخابية الجارية.

5. العنف الانتخابي

أظهرت عمليات التسجيل وتحديد الهوية مؤشرات متزايدة بشأن العنف الانتخابي من جرائم الإعاقة والسرقة وانعدام الأمن بشكل قاد إلى تعثر عمليات التسجيل وتقويض نزاهتها في بعض المناطق. ففي 24 مارس 2023، أقالت الأمانة الإقليمية للجنة الانتخابية المستقلة في جنوب كيفو بإقالة اثنين من وكلائها من مهامها في عمليات تسجيل الناخبين، وفي 17 مارس 2023، تم فتح ملفات قضائية في مختلف مكاتب المدعي العام حول عمليات تخريب وتزوير واضحة في عمليات تسجيل الناخبين. عقب ذلك، تم الإبلاغ عن اعتقال ثلاثة من وكلاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الذين أفرجوا عن إصدار 4 بطاقات ناهيك عن تعثر عمليات انعدام الأمن وتزايد نشاط الجماعات المتمردة تجاه تهديد عمليات التسجيل في الشرق الكونغولي ولاسيما إقليم إيتوري؛ حيث تم تسجيل 31% فقط من الناخبين في أول أسبوعين قبل قرار الإغلاق في 17 مارس. [19]

6. التعقيدات الأمنية المتصاعدة

تدهور الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية الثلاث لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع تصاعد حاد في أعمال العنف التي ارتكبتها بشكل رئيسي القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (كوديكو) وحركة 23 مارس، ففي مناطق مختلفة من شمال كيفو، تسببت الهجمات التي ارتكبتها بشكل رئيسي قوات الدفاع الديمقراطية وجماعات ماي ماي وحركة 23 مارس في مقتل أكثر من 200 شخص واتُهمت قوات الدفاع بالتسبب في مقتل

[19] Radio okapi, Enrôlement des électeurs à Bukavu: deux agents de la CENI démis de leurs fonctions pour monnayage, 24 mars 2023, https://bit.ly/3JT3u3j

187 مدنياً خلال الهجمات بين 1 ديسمبر ومارس 2023. وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، واصلت الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين، مما أسفر عن مقتل 26 شخصًا في الفترة من 1 ديسمبر إلى 31 يناير 2023. وفي إقليم إيتوري؛ فقد تم رصد 485 مدنياً بينهم 82 امرأة و51 طفلاً بين 1 ديسمبر 2022 و14 مارس 2023 في إيتوري، وإصابة 172 مدنيا بينهم 20 سيدة و19 طفلا على الأقل، بين ديسمبر ومارس 2023، تم اختطاف ما لا يقل عن 168 مدنياً، بينهم 13 امرأة و35 طفلاً وذلك نتيجة زيادة نشاط حركة القوات المتحالفة الديمقراطية ومنظمة الكوديكو ومجموعة زائير، ناهيك عن استمرار احتلال حركة 23 مارس مناطق واسعة في أراضي روتشورو نيراجونجو وماسيسي[20].

في سياق حالة الحصار في شمال كيفو وإيتوري، ومع اقتراب موعد الانتخابات، فإن حالة الحصار في هاتين المحافظتين الانتخابيتين الرئيسيتين تبعث على القلق. وفقًا لآخر إحصائيات تسجيل الناخبين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن مقاطعة شمال كيفو هي الثانية من حيث الوزن الانتخابي بعد كينشاسا. لا تزال إيتوري مقاطعة هشة للغاية من حيث الأمن في أعقاب التوترات المجتمعية التي سادت دائمًا بشكل عام بين الهيما والليندو. لا يزال الوضع الأمني في شرق البلاد مقلقًا ولا يحبذ إجراء انتخابات مناسبة في المناطق الواقعة تحت الحصار. لا يزال هذا الجزء يعرف وجود أكثر أو أقل من 120 جماعة مسلحة وطنية وأجنبية. وهي تشهد حاليًا عودة ظهور إرهابيي حركة 23 مارس المدعومين من رواندا والوجود الذي تقره الحكومة لقوة جماعة شرق أفريقيا الإقليمية. خلال الدورة الانتخابية الأخيرة، حلت هذه الجماعات المسلحة في بعض الأحيان محل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، من خلال تولي مسؤولية تسجيل الناخبين، أو من خلال لعب دور في اختيار المرشحين والمسؤولين المنتخبين في مراكز الاقتراع (حالة بعض مجموعات ماي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في واليكالي وماسيسي، شمال كيفو). كما قاموا بفدية بعض المرشحين قبل السماح لهم بالمرور عبر مناطق معينة لعقد اجتماعات حملتهم في ماسيسي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الحكومة تعزيز اللجنة التوجيهية لتأمين العملية الانتخابية وأمانتها الفنية. ومن المفترض أن يتيح إطار التبادل هذا تحديد استراتيجية مشتركة بين المؤسسات الكونغولية وشركائها لتقليل آثار انعدام الأمن وحالة الحصار على إجراء الانتخابات في المواعيد الدستورية المحددة.

7. تصاعد الانقسامات القبلية وخطاب الكراهية

مع اقتراب موعد الانتخابات، أصبح صعود الانقسامات القبلية محل نقاش. وفقًا لبعض المراقبين، فإن السياق الحالي يذهب إلى أبعد مما كان عليه في أعوام 2006 و2011 و2018 عندما انقسم الرأي بين الغرب والشرق. وجد العديد من الفاعلين السياسيين والمجتمع

[20] ACTUALITÉ, L'ONU s'alarme d'une montée abrupte des violences dans l'est de la RDC, 28 mars 2023, https://bit.ly/3MnpiH0

المدني أنه منذ الانتخابات الأخيرة، اتخذت القبلية أبعادًا مقلقة، لا سيما مع فكرة "الانغماس" مع قانون تشاني. هناك أيضًا زيادة في خطاب الكراهية والرسائل التي تدعو إلى العنف والتمييز والعداء، والتي غالبًا ما تكون موجهة ضد الجماعات العرقية أو الشخصيات العامة. كما دعا مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان إلى مراقبة أوثق للإعلانات القبلية، والتي أصبحت أكثر وضوحًا مع اقتراب موعد الانتخابات.

رابعاً مداخل إجراء انتخابات سليمة في الكونغو الديمقراطية

تتطلب الإدارة السليمة للانتخابات بصفة عامة والكونغو الديمقراطية بصفة خاصة إلى مجموعة من الآليات والمداخل لتحقيقها والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. التسجيل الآمن للناخبين

لا يكفي الاعتراف رسميًا بالحق في التصويت لإجراء عملية انتخابية سليمة وكاملة، وتحتاج عملية التسجيل الآمن للناخبين إنشاء نظام تسجيل ناخب آمن وموثوق به وتحديث سجلات الناخبين الخاصة بها بشكل مستمر وتلقائي، وإشراك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخاصة في تعزيز ومراقبة عملية التسجيل، وتنفيذ برامج التربية المدنية الشاملة، وإصلاح عمليات التسجيل، اختار المشرع الكونغولي عملية بسيطة لتحديد جميع الكونغوليين الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا ومعالجة مسألة الناخبين المتوفين، ومسألة التسجيل المزدوج. وتنفيذ تدابير لمنع التصويت أكثر من مرة مثل الحبر الذي لا يمحى ومنع تصويت الأشخاص غير المؤهلين وتخصيص الوقت الكافي لتسجيل الناخبين وحظر استعباد أو تعليق حقوق المشاركة في إطار القانون وعدم استبعاد الأشخاص المحرومين من الحرية دون إدانة وإزالة الحواجز غير المعقولة التي تحول دون ممارسة حق التصويت بما في ذلك المتطلبات الإدارية المكلفة أو المرهقة أو غير الملائمة ثقافياً للحصول على وثائق ممارسة الحق في التصويت.

2. سلامة القائمين على الانتخابات والشهود الناخبين والمراقبين

يجب ضمان أمن الناس لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة لأن الناس هم الضامنون للسلطة في الديمقراطيات الليبرالية. يجب على الناس التعبير عن أنفسهم بحرية، دون ترهيب أو ضغط لصالح المرشح الذي يختارونه. يجب أن ينظم القانون أمن الشعب كشرط أساسي لإجراء انتخابات ديمقراطية، ويجب على الحكومة أن تتدخل من خلال آلية قوات الأمن.

3. السلام: شرط أساسي لإجراء انتخابات ديمقراطية

يشكل السلام والأمن شرطا أساسيا لإجراء انتخابات شفافة وغير قابلة للطعن من قبل المرشحين والمراقبين وقسم كبير من المواطنين. ويجب أن تكون متابعة عملية السلام

شرطا مسبقا قبل أي انتخابات في المناطق التي تعمل فيها الجماعات المسلحة ولها سيطرة خنق على الحياة السياسية، وتتطلب الانتخابات الديمقراطية تشكيل آلية للحل السلمي للنزاعات المسلحة والأزمات السياسية واتخاذ خطوات لاستعادة السلام قبل أي انتخابات في بيئة الصراع المسلح.

4. ضمان المشاركة السياسية للأقليات والشعوب الأصلية والمشردين داخلياً

تحتاج انتخابات الكونغو الديمقراطية لتطبيق القواعد والمعايير الدولية والإقليمية والوطنية لحق الأقليات في المشاركة في إدارة الشئون العامة وتعزيز إمكانية وصولهم لعمليات التسجيل والاقتراع والخيار المستنير ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اعتماد تدابير قانونية إيجابية للحماية وتدابير لضمان الاشتراك لأفراد جماعات الأقليات وضمان تمثيلهم النسبي وتخصيص مقاعد للأقليات وتعيين حدود الدوائر الانتخابية.

5. تفعيل التدخل الآمن لقوات الشرطة والأمن:

تقتضي الانتخابات الحرة والنزيهة دوراً مزدوجاً في الانتخابات: حيث يتطلب الحاجة إلى الأمن الانتخابي والحفاظ على النظام وعدم التدخل في الحريات الأساسية وحقوق المشاركة للحفاظ على بيئة خالية من الترهيب وضمان استفادة جميع المواطنين من انتخابات سلمية إدارياً وخالية من أي قوى تخريبية ومنع محاولات التزوير أو الإعاقة أو الرشوة أو التخويف أو أي أفعال ذات صلة بالانتخابات وضرورة وجود الشرطة خارج أماكن التسجيل والاقتراع بالكتمان والكفاءة المهنية والحيادية

6. دور مراقبي الانتخابات

تحتاج الانتخابات الحرة والنزيهة لعملية مراقبة فعالة بغية تعزيز نزاهة العمليات الانتخابية والتخفيف من احتمال حدوث اضطرابات وتعزيز ثقة الجمهور، ولتحقيق ذلك، يجب على الحكومة منح المراقبين حرية التنقل والوصول إلى مراكز الاقتراع وحمايتهم من الأذى والتدخل في واجباتهم الرسمية وتعزيز قدرات المراقبين المحليين على الدراية بتحديات الانتخابات والفئات المهمشة والثقافة والسياق المحلي.

7. احترام قواعد ومعايير حقوق الإنسان

تحتاج الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز احترامها بحقوق الإنسان باعتبارها أمر حيوي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وحقيقة وضمانات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع وتكوين الجمعيات والأمان الشخصي، ويتطلب ذلك ما يلي: تعديل تشريعات الطوارئ والتشريعات الاستثنائية المقيدة لحقوق الإنسان وتفعيل ضمانات الحق الأساسي في الانتخابات الدورية

والحرة والحقيقية في الدستور ووضع إطار قانوني فعال لممارسة الحقوق الانتخابية وفقا للقانون الدولي.

8. تفعيل مبدأ العدالة الانتخابية

يجب على الكونغو الديمقراطية تفعيل الحق في الطعن في نتائج الانتخابات وحق الأطراف المتضررة في التماس الإنصاف وتوفير إمكانية الوصول إلى مراجعة مستقلة أو غيرها من عمليات الشكاوى والطعون وإجراءات المراجعة، ويجب تحديد الأطر القانونية نطاق الاستعراض المتاحة وسلطات الهيئة القضائية المستقلة والمحايدة المكلفة بالمراجعة وتوفير القوانين الانتخابية المعنية بسبل الانتصاف السريعة والكافية والفعالة.

9. تعزيز قدرات الإعلام والوصول إليها

تحتاج الكونغو الديمقراطية إلى وسائل إعلام منصفة وعادلة وفي متناول جميع المرشحين السياسيين والأحزاب لأغراب الحملات الانتخابية والإشهار ومنع الرقابة السياسية ومحاباة الحكومة وتوفير رؤية متساوية لجميع المرشحين في وسائل الإعلام وتلقي الشكاوى وضمان التغطية المتساوية للمرشحين نساءً ورجالاً.

10.تثقيف الناخبين

تحتاج الانتخابات الحرة والنزيهة إلى عمليات تثقيف الناخبين وتوعيتهم من خلال برامج التثقيف ومحو الأمية الرقمية وتوفير تمويل والإدارة لحملات توعية وتثقيف الناخبين الموضوعية وغير الحزبية وتثقيف الناخبين وتدريب الناخبين المساواة بين الرجل والمرأة.